

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد

الدورة التاسعة

جنيف، من 3 إلى 5 مارس 2014

أنشطة مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

وثيقة من إعداد الأمانة

تُلخّص هذه الوثيقة الأنشطة التي يضطلع بها مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ("المركز"). ويُركّز القسم الأول من هذه الوثيقة على تقديم خدمات إدارة القضايا للآليات البديلة لتسوية المنازعات مثل الوساطة والتحكيم وقرارات الخبراء، التي توفر للأطراف منتدى خاصاً لتسوية منازعاتهم. ويقدم القسم الثاني والثالث معلومات عن إدارة المركز لمنازعات أسماء الحقول في إطار السياسات المختلفة والتطورات الحاصلة في السياسات ذات الصلة.

أولاً. التحكيم والوساطة في منازعات الملكية الفكرية

ألف. إدارة قضايا التحكيم والوساطة

1. لقد نهض المركز منذ إنشائه في عام 1994 بتسوية المنازعات التجارية الدولية بين أطراف من القطاع الخاص من خلال آليات بديلة لتسوية المنازعات، وذلك على أساس غير ربحي. ولهذا الغرض وضعت الويبو قواعدها الخاصة بالوساطة، والتحكيم، والتحكيم المعجل، وقرارات الخبراء، بمساعدة خبراء محكمين في تسوية المنازعات العابرة للحدود والملكية الفكرية.

2. وتختلف خصائص الآليات البديلة لتسوية المنازعات في ظل قواعد الويبو. فالوساطة هي إجراء غير رسمي يقوم فيه وسيط مُحايد بمساعدة الأطراف في التوصل إلى تسوية للنزاع. أما التحكيم فهو إجراء مُلزم وأكثر اتساقاً بالطابع الرسمي، وفيه يُحال النزاع إلى مُحكّم واحد أو أكثر ليتخذ قراراً نهائياً بشأنه. وإضافةً إلى التحكيم العادي، يُقدّم المركز تحكيمياً وفقاً لقواعد معجلة، يُجرى في وقت قصير وبتكلفة مُخفضة. وفي قرار الخبراء، تُعرض مسألةٌ تقنية أو علمية أو مسألة بين الأطراف في مجال الأعمال التجارية على خبير واحد أو أكثر لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة. ويكون القرار مُلزماً، ما لم تتفق الأطراف على

خلاف ذلك. ويمكن للأطراف أن تستخدم كل إجراء من هذه الإجراءات بوصفه خياراً قائماً بذاته لتسوية المنازعات، أو أن تجمع بينها لكي تسير القضية على الوجه الأمثل ولتحقيق أفضل نتائج ممكنة¹.

3. وقد أدار المركز، حتى الآن، أكثر من 350 قضية وفقاً لقواعد الويبو²، بزيادة تبلغ نسبتها 27 في المائة في عدد القضايا في السنوات الثلاث الماضية. و57 في المائة من قضايا الوساطة والتحكيم التي أدارها المركز كانت قضايا وساطة، و19 في المائة قضايا تحكيم معجل، و24 في المائة قضايا تحكيم. ويعمل 33 في المائة من أطراف قضايا الويبو للوساطة والتحكيم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعمل 14 في المائة في الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية وعلوم الحياة، و16 في المائة في مجال الميكانيكا، و10 في المائة في مجال الترفيه، و4 في المائة في السلع الفاخرة، و1 في المائة في مجال المواد الكيميائية، إضافة إلى 22 في المائة من القضايا التي يعمل أطرافها في مجالات تجارية أخرى.

4. وتستند أغلبية القضايا التي تديرها الويبو على بنود تسوية المنازعات من أجل تسوية المنازعات المستقبلية التي أدرجت في اتفاقات مثل اتفاقات تسويق المنتجات الفنية، ونزاعات حق المؤلف، واتفاقات توزيع المستحضرات الصيدلانية، واتفاقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك تراخيص البرمجيات، واتفاقات المشاريع المشتركة، وتراخيص براءات الاختراع، واتفاقات البحث والتطوير، واتفاقات تسوية الدعاوى القضائية السابقة، واتفاقات نقل التكنولوجيا، والاتفاقات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، واتفاقات تعايش العلامات التجارية. وشهد المركز في السنوات الأخيرة زيادة في عدد المنازعات غير التعاقدية، بما في ذلك قضايا التعدي على براءات الاختراع، التي تُحال إلى الوساطة أو التحكيم في الويبو عن طريق اتفاقات احتكامية منفصلة.

5. وفي حين أن قواعد الويبو مناسبة لجميع المنازعات التجارية، فإنها تتضمن أحكاماً بشأن السرية، والأدلة، والتجارب، والزيارات الميدانية، والكتب التمهيدية والنماذج المتفق عليها، والأسرار التجارية ذات الأهمية الخاصة لأطراف منازعات الملكية الفكرية. ولا شك أن أغلبية قضايا التحكيم والوساطة الخاصة بالمركز تتعلق بالملكية الفكرية، وتتعلق النسبة الأكبر براءات الاختراع (39 في المائة)، يليها قانون تكنولوجيا المعلومات (21 في المائة)، والعلامات التجارية (15 في المائة)، وحق المؤلف (8 في المائة). أما القضايا الباقية، التي تبلغ نسبتها 17 في المائة، فتتعلق بمسائل أخرى، منها النزاعات التجارية العامة المحالة لتسويتها بموجب قواعد الويبو.

6. وتنطوي ثمانية وستين في المائة من قضايا الويبو على أطراف يقيمون في ولايات قضائية مختلفة، منها، حسب الترتيب الأبجدي الإنكليزي، النمسا، والصين، وقبرص، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، ومالطا، وهولندا، وبنما، ورومانيا، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وسويسرا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

7. وبُغية الإسهام في جعل إجراءات الويبو فعّالة من حيث الوقت والتكلفة فضلاً عن تحقيق نتيجة قابلة للتنفيذ على الصعيد الدولي، يقدم المركز بانتظام المساعدة للأطراف في صياغة الاتفاقات الاحتكامية وبنود تسوية المنازعات التعاقدية. وبعد أن تبدأ قضايا الويبو، يُقدّم المركز المساعدة على النحو التالي³:

- يقدم المركز، بناءً على طلب الأطراف، الدعم في اختيار وتعيين الوسيط، أو المحكم (أو المحكمين)، أو الخبير (أو الخبراء). ويستخدم المركز قاعدة بياناته التي تضم أكثر من 1500 وسيط من أكثر من 70 بلداً من أجل إمداد

¹ توجد لحة عامة عن إجراءات الويبو البديلة لتسوية المنازعات على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/center/wipo-adr.html>.

² يمكن الاطلاع على إحصاءات قضايا المركز على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/center/caseload.html>.

³ توجد لحة عامة عن أنشطة المركز لدعم القضايا على: <http://www.wipo.int/amc/en/center/faq/index.html> وعلى http://www.wipo.int/export/sites/www/freepublications/en/arbitration/446/wipo_pub_446.pdf.

الأطراف بقائمة بالمرشحين المختصين في موضوع النزاع والذين يهدفون إلى إتمام الإجراءات على نحو فعال من حيث الوقت والتكلفة.

- ويقدم المركز إرشادات بخصوص تطبيق القواعد الإجرائية ذات الصلة على الأطراف وهيئة التحكيم، أو الوسيط، أو الخبير بغية ضمان الكفاءة الإجرائية والتواصل الأمثل.
 - ويُجَدِّد المركز أتعاب الوطاء، بالتشاور مع الأطراف والوسطاء، ويُشرف على الجوانب المالية الأخرى للإجراءات من خلال الحصول على عربون من التكاليف المقدرة من كل طرف واستخدام العربون لدفع أتعاب الوطاء ورسوم أي خدمات أو مرافق داعمة أخرى، مثل أتعاب المترجمين الشفويين، إذا لزم الأمر.
 - ويُوقِّر المركز قاعات اجتماعات مجاناً عند إجراء جلسات استماع، كما هو الحال في معظم قضايا الويبو للتحكيم والوساطة، وعندما تُجرى الإجراءات في مقر الويبو في جنيف. وعندما تُجرى الإجراءات في مكان خارج جنيف، يساعد المركز الأطراف في تدبير قاعات اجتماعات مناسبة وغيرها من المرافق.
 - وإضافةً إلى ذلك، يُوقِّر المركز، بناءً على اختيار الأطراف، مرفق الويبو لتسوية القضايا إلكترونياً (ECAF WIPO) الذي يسمح للأطراف والوسطاء والمركز بالإيداع الآمن للوثائق المتعلقة بالقضية في حافظة إلكترونية، ويسمح بتخزين هذه الوثائق واسترجاعها، وذلك من أي مكان في العالم.⁴
 - والمركز، بوجه عام، مستعدُّ لأداء ما قد يلزم من الخدمات أو المهام الأخرى، مثل مساعدة الأطراف في تدبير خدمات الدعم، كالترجمة التحريرية أو الترجمة الشفوية أو خدمات السكرتارية.
8. ومن أجل تحسين أوجه التآزر بين خدمات الويبو لصالح مستخدمي تلك الخدمات، تم تخفيض الرسوم التي يتقاضاها المركز لإدارة القضايا من مستخدمي نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ونظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات، ونظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم، ومستخدمي منصة الويبو للتكنولوجيا الخضراء.⁵
9. وتقوم أربعة وعشرون في المائة من قضايا الويبو للوساطة والتحكيم على أساس اتفاقات تُحِيل، على وجه التحديد، نزاعاً قائماً إلى الوساطة أو التحكيم (العادي أو المعجل) في الويبو. ومن أمثلة هذه المنازعات نزاعٌ بسبب التعدي على براءة اختراع أُحيل إلى الويبو للتحكيم بعد الاحتكام للقضاء في عدة ولايات قضائية. وكان نزاع الشركتين يتعلق بالتعدي المزعوم على براءة اختراع لسلع استهلاكية. وطلب من هيئة التحكيم التي تتألف من ثلاثة أعضاء أن تحكم فيما إذا كان تصنيع منتجات مُعيَّنة وبيعها يمثل انتهاكاً لبراءة الاختراع أم لا. وقد انعكس حرص كلا الطرفين على حل النزاع بطريقة فعالة من حيث الوقت والتكلفة في الاتفاق الاحتكامي وفي الامتثال للجدول الزمني للإجراءات في عملية التحكيم اللاحقة. وقيل الطرفان تزكية المركز مُحكِّمين مُحدَّدين تابعين للويبو وتمتعون بخبرة كبيرة في مجال التحكيم وقانون البراءات. وبعد تبادل المكاتبات، عقدت هيئة التحكيم جلسةً مدتها يوم واحد من أجل الإدلاء بمزيد من البيانات واستجواب الشهود الخبراء. ووفقاً للجدول الزمني الذي اتفق عليه الطرفان، صدر حكم المُحكِّمين النهائي في غضون خمسة أشهر من بدء التحكيم، وبذلك انتهى النزاع الذي كان في الأصل مُحالاً إلى المحاكم.

⁴ توجد على الموقع الإلكتروني التالي معلومات تفصيلية عن مرفق الويبو لتسوية القضايا إلكترونياً: <http://www.wipo.int/amc/en/ecaf/index.html>.

⁵ توجد في المواقع الإلكترونية التالية جداول الرسوم والتكاليف المنخفضة في نظام الويبو للوساطة، ونظام الويبو للتحكيم والتحكيم المعجل، ونظام الويبو لقرارات الخبراء، على التوالي: <http://www.wipo.int/amc/en/mediation/fees/amended.html>.

<http://www.wipo.int/amc/en/expert-> و <http://www.wipo.int/amc/en/arbitration/fees/amended.html> و <http://www.wipo.int/amc/en/mediation/fees/amended.html>.

باء. تقديم خدمات السبل البديلة لتسوية المنازعات لقطاعات معينة

10. رغم أن قواعد الويبو الموحدة للوساطة والتحكيم والتحكيم المعجل وقرارات الخبراء مناسبة بوجه عام لجميع منازعات الملكية الفكرية والمنازعات التجارية، فإن مجالات معينة لصفقات الملكية الفكرية قد تستفيد من التعديلات الهادفة لإطار الويبو الموحد للتسوية البديلة للمنازعات⁶. ومن أجل تلبية احتياجات خاصة لتسوية المنازعات في قطاعات مُحدّدة، يتعاون المركز مع أصحاب الملكية الفكرية والمنتفعين بها، والمنظمات والجمعيات التي تمثلهم، وكذلك مع الجهات المعنية الأخرى والخبراء الخارجيين.

11. وقد يشتمل تكييف خدمات التسوية البديلة للمنازعات على عناصر مختلفة تعتمد على طلبات المستخدمين، واحتياجات تسوية المنازعات، وخيارات التعاون الخارجي. وهذا يشمل صياغة أو مراجعة قواعد التسوية البديلة للمنازعات والبنود التعاقدية لتسوية المنازعات، ووضع عقود نموذجية، وقواعد سلوك مؤسسية، وبيانات أحادية الجانب بشأن موقف تسوية المنازعات (التعهدات). وتشتمل العناصر الأخرى على تشكيل أفرقة متخصصة من الوسطاء والمحكمين والخبراء المؤهلين تأهيلاً مناسباً من الولايات القضائية ذات الصلة، ووضع جداول الرسوم والتكاليف المناسبة للسياق المُحدّد، وإعداد برامج تدريبية مُصمّمة خصيصاً لمجموعات مُحدّدة من الأعضاء⁷.

12. ومن المجالات الرئيسية المشمولة حتى الآن، حسب الترتيب الأبجدي الإنكليزي: التراث الفني والثقافي، والأفلام والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك معايير البراءات)، ومكاتب الملكية الفكرية، والبحث والتطوير/ نقل التكنولوجيا.

"1" التراث الفني والثقافي

13. اشترك المجلس الدولي للمتاحف ("ICOM") مع الويبو في استحداث إجراءات وساطة خاصة⁸ لمنازعات التراث الفني والثقافي. وتوفر قواعد الوساطة المشتركة بين المجلس والويبو لأطراف هذه الأنواع من المنازعات خياراً مُصمّماً خصيصاً لتسوية المنازعات. وقد تلقى المركز عدداً من الطلبات بشأن خضوع هذه المنازعات لقواعد الوساطة المشتركة بين المجلس والويبو.

"2" الأفلام والإعلام

14. بعد النمو العالمي لمراكز الإنتاج السينمائي والتلفزيوني الجديدة، وضع المركز قواعد الويبو للوساطة والتحكيم المعجل لقطاعي الأفلام والإعلام⁹، إضافةً إلى بنود تعاقدية واتفاقيات احتكافية نموذجية خاصة، وذلك لتوفير إطار للتسوية البديلة للمنازعات يكون فعالاً من حيث الوقت والتكلفة. وقام كذلك بتكييف جدول الويبو الموحد للرسوم والتكاليف من أجل المنازعات التي تُحال إلى قواعد الويبو للوساطة والتحكيم المعجل في قطاعي الأفلام والإعلام¹⁰.

⁶ توجد في الموقع الإلكتروني التالي لمحة عامة عن خدمات التسوية البديلة للمنازعات التي تقدمها الويبو لقطاعات محددة: <http://www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/>

⁷ ترد في الموقع الإلكتروني التالي قائمة بجميع حلقات العمل وغيرها من الفعاليات التي ينظمها المركز: <http://www.wipo.int/amc/en/events/index.html>

⁸ توجد في الموقع الإلكتروني التالي معلومات عن الوساطة المشتركة بين المجلس والويبو في مجال التراث الفني والثقافي: <http://www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/art/icom/>

⁹ توجد على الموقع الإلكتروني التالي لمحة عامة عن قواعد الويبو للوساطة والتحكيم المعجل في قطاعي الأفلام والإعلام: <http://www.wipo.int/amc/en/film/> ويمكن الاطلاع على القواعد في الصفحة التي يفضي إليها الرابط التالي:

<http://www.wipo.int/amc/en/film/rules/>

¹⁰ انظر <http://www.wipo.int/amc/en/film/fees/index.html>

15. وعلاوة على ذلك، يتعاون المركز مع جمعية الاعتراف بال نماذج وحمايتها ("FRAPA") في تقديم خيارات التسوية البديلة للمنازعات في مجال منازعات نماذج البرامج التلفزيونية.

"3" تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

16. ترتبط بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثلاثة وثلاثون في المائة من قضايا الوساطة والتحكيم التي يديرها المركز بمقتضى قواعد الويبو. وقد أقام المركز شراكة مع اتحاد سنغافورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ("SiTF"). وتتضمن هذه الشراكة تخفيضاً في رسوم المركز لأعضاء الاتحاد. وقد أُدرج بندٌ بشأن وساطة الويبو في الأحكام الموحدة لبرنامج "MatchIT" الخاص باتحاد سنغافورة، وهو خدمة يقدمها الاتحاد إلى أعضائه لتحديد مَنْ يناسب الاحتياجات التجارية لتكنولوجيا المعلومات من مقدمي الحلول ذات الصلة.

17. وعلاوة على ذلك، يستكشف المركز خيارات الويبو للتحكيم في سياق براءات الاختراع في معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون مع المنظمات المعنية بوضع المعايير (SSOs)، ومنها المعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات السلكية واللاسلكية (ETSI) ومشروع إذاعة أشرة الفيديو الرقمية (DVB). ويُقر المركز اتفاقات الويبو الاحتكافية النموذجية المُصمَّمة خصيصاً التي يمكن للأطراف أن تستخدمها لإحالة نزاع بشأن الفصل في شروط عادلة ومعقولة وغير تمييزية (FRAND) إلى تحكيم الويبو أو تحكيم الويبو المعجل¹¹.

"4" مكاتب الملكية الفكرية

18. بدأ مركز الويبو مؤخراً يقدم لمكاتب الملكية الفكرية خدمات في مجال وضع أطر اختيارية لتسوية المنازعات. ويرمي هذا التعاون، الذي يشمل أيضاً برامج تدريبية وإدارة القضايا، إلى توفير خيارات تتسم بالمرونة وفعالية التكاليف تتيح للأطراف تسوية منازعاتهم أمام مكاتب الملكية الفكرية فيما يتعلق بالطلبات المعلقة أو الحقوق الممنوحة.

19. وعقب إنشاء إجراء مشترك لتسوية المنازعات لتيسير الوساطة في الاعتراضات المتعلقة بالعلامات التجارية لدى مكتب سنغافورة للملكية الفكرية، تولى المركز إدارة قضايا الوساطة الأولى التي تم رفعها من هذا النوع¹². ويُجرى حالياً تقييم هذه التجربة للنظر في إمكانية تطبيقها في إجراءات البراءات والتصاميم لدى مكتب سنغافورة للملكية الفكرية.

20. ويتعاون المركز أيضاً في استحداث خيارات للتحكيم والوساطة من أجل إجراءات العلامات التجارية والبراءات لدى المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية (INPI-BR). وقد اختار هذا المعهد مركز الويبو للإشراف على قضايا التحكيم والوساطة التي من هذا النوع في الحالات التي يكون فيها أحد الطرفين أو كلاهما من خارج البرازيل¹³.

"5" البحث والتطوير / نقل التكنولوجيا

21. يتمثل أحد المجالات الأخرى لأنشطة المركز في تقديم خدمات المشورة وإدارة القضايا لمساعدة الأطراف على تسوية المنازعات التي تنشأ في مجالي البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا. فالأطراف المشتركة في عقود البحث والتعاون في مجال البحث والتطوير تستعين عادةً باتفاقات نموذجية كأساس لصياغة عقودهم والتفاوض بشأنها. ومن أمثلة ذلك حالات التعاون

¹¹ يمكن الاطلاع على هذه الاتفاقات الاحتكافية على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ict/frand/>

¹² توجد على الموقع الإلكتروني التالي معلومات عن وساطة الويبو من أجل الإجراءات التي أُخذت في مكتب سنغافورة للملكية الفكرية:

<http://www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/ipos/mediation/>

¹³ توجد على الموقع الإلكتروني التالي معلومات عن وساطة الويبو من أجل الإجراءات التي أُخذت في المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية:

<http://www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/inpiibr/>

المتعدد الأطراف التي يمّولها الاتحاد الأوروبي بموجب البرنامج الإطاري السابع (EC(FP7))، إذ تستخدم الهيئات "الاتفاق المبسط النموذجي لاتحاد الشركات" (DESCA) الذي يوصى منذ عام 2011 بالاستعانة بالويبو في مجالي الوساطة والتحكيم المعجل¹⁴. ويشمل الاتفاق النموذجي المذكور صناعات عديدة على الصعيد الدولي، وبابه مفتوح أيضاً أمام مشاركة الهيئات غير الأوروبية المنضوية في اتحادات للبحوث. ويُعَيَّر مستخدمو الاتفاق النموذجي سياساتهم الداخلية المتعلقة بتسوية المنازعات من أجل ضمان تحقق الاتساق في استخدام بنود الويبو الخاصة بتسوية المنازعات. ويستفيد مستخدمو الاتفاق النموذجي من تخفيض الرسوم التي يتقاضاها المركز نظير خدمات تسوية المنازعات.

22. وعلاوة على ذلك، يضم دليل اتفاقات الملكية الفكرية (IPAG) – الذي وضعته جامعات وشركات نمساوية ونُشر في أكتوبر 2013 – مجموعة من الاتفاقات النموذجية مثل التنازل، واتفاق السرية، واتفاق التعاون في البحث والتطوير، والاتفاق الرئيسي للتعاون في البحث والتطوير، واتفاق نقل المواد، فضلاً عن ترخيص براءة الاختراع، واتفاق بيع الملكية الفكرية وشراءها. وتوصي هذه الاتفاقات بتحكيم الويبو المعجل ووساطة الويبو يليها تحكيم الويبو المعجل بوصفها من خيارات تسوية المنازعات¹⁵.

23. وفي ضوء هذا الاهتمام، يُنظَّم المركز بانتظام برامج تدريبية مُصمَّمة خصيصاً بشأن التسوية البديلة للمنازعات بالتعاون مع الجهات والمجموعات ذات الصلة، بما فيها جمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات (AUTM)، والاتفاق المبسط النموذجي لاتحاد الشركات (DESCA)، والجمعية الأوروبية لإدارة البحوث الصناعية (EIRMA)، ومكتب الاتصال الأوروبي لمنظمات البحوث الألمانية (KOWI)، وجمعية الوكلاء التنفيذيين للتراخيص (LES).

جيم. الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن تسوية المنازعات في الصفقات التكنولوجية

24. بعد أن أجرى المركز دراسةً استقصائيةً دوليةً بشأن تسوية المنازعات في الصفقات التكنولوجية، أتاح في عام 2013 تقريراً (المرفق الأول) يوضح ممارسات ودوافع قرابة 400 من المستجيبين للدراسة من أكثر من 60 بلداً. ويُقيّم التقرير أيضاً الاستخدام الحالي والمزايا النسبية للسبل البديلة لتسوية المنازعات في تسوية المنازعات المتصلة بالتكنولوجيا¹⁶. وتوفر نتائج الدراسة الاستقصائية أساساً إحصائياً لتحديد اتجاهات تسوية المنازعات المتصلة بالتكنولوجيا، وتكشف عن أفضل الممارسات ليسترشدها أصحاب المصالح في الملكية الفكرية في استراتيجياتهم الخاصة بتسوية المنازعات. ويختتم التقرير بعدد من الملاحظات الوثيقة الصلة بهذه الاستراتيجيات.

25. وتؤكد الدراسة الاستقصائية، بوجه عام، أن الأطراف في الاتفاقات المتعلقة بالتكنولوجيا يساورهم القلق بصفة خاصة إزاء التكاليف الباهظة لإجراءات تسوية المنازعات وطول المدة الزمنية التي تستغرقها، ولا سيما في سياق دولي. ورغم أن التقاضي أمام المحاكم لا يزال هو الوسيلة المعتادة لتسوية المنازعات، فقد تبين من الردود على الدراسة الاستقصائية أن

¹⁴ عبارة "الاتفاق النموذجي المبسط لاتحاد الشركات" يقصد بها اتفاق نموذجي لاتحاد الشركات وضع في الأصل من أجل مشروعات البحوث التي تمولها المفوضية الأوروبية بموجب البرنامج الإطاري السابع برعاية المجموعة الأساسية لهذا الاتفاق. وتقدَّر نسبة مستخدمي الاتفاق النموذجي بنحو 75 في المائة من الشركات ومنظمات البحث والجامعات والأفراد المنخرطين في مشروعات البحوث العابرة للحدود التي تمولها المفوضية الأوروبية بموجب البرنامج الإطاري السابع. ويشمل هذا البرنامج جميع المبادرات الأوروبية المتعلقة بالبحوث بما فيها بحوث في مجالات الصحة، والغذاء، والزراعة، ومصائد الأسماك، والتكنولوجيا البيولوجية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنانوتكنولوجيا، والمواد وتكنولوجيا الإنتاج الجديدة، والطاقة، والبيئة، والنقل (بما فيه الملاحة الجوية)، والعلوم الاجتماعية الاقتصادية، والفضاء، والأمن. انظر <http://www.desca-fp7.eu/>.

¹⁵ يشمل دليل اتفاقات الملكية الفكرية عدداً من الاتفاقات النموذجية التي يمكن استخدامها للبحث والتطوير وللمعاملات التجارية على الصعيد الدولي وفي النمسا. وقد اشتركت الجامعات والشركات النمساوية في إعداد هذه المجموعة من الاتفاقات النموذجية لتيسير النقل الفعال للتكنولوجيا. ودليل اتفاقات الملكية الفكرية هو أحد مشاريع "جامعات النمسا" وتدعمه حملة الاتصال الوطنية المعنية بالملكية الفكرية (ncp.ip) في الوزارة الاتحادية للعلوم والبحوث (BMWF)، والوزارة الاتحادية للاقتصاد والأسرة والشباب (BMWFJ)، والوزارة الاتحادية للنقل والابتكار والتكنولوجيا. ويمكن الاطلاع على اتفاقات الدليل النموذجية على الموقع الإلكتروني www.ipag.at (انقر على الإطار المعنون "Expertinnen-/Expertenzugang") وعلى الموقع الإلكتروني <http://www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/rd/ipag/>.

¹⁶ انظر تقرير الدراسة الاستقصائية والملخص العملي في الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/center/survey/results.html>.

التسوية البديلة للمنازعات تُتيح خيارات مغرية من حيث التكاليف والوقت وأيضاً من حيث إمكانية التنفيذ وجودة النتائج والسرية. ورغم ازدياد عدد المنازعات التي تُحال إلى آليات الويبو للتسوية البديلة، فإنه لا يزال يمكن تحقيق مكاسب في الكفاءة من خلال زيادة استخدام التسوية البديلة للمنازعات. وأكدت الدراسة، بصفة خاصة، أن هناك مُتسعاً كبيراً لزيادة استخدام الوساطة في المنازعات غير التعاقدية.

ثانياً. تسوية منازعات أسماء الحقول

ألف. السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول

26. يطرح نظام أسماء الحقول عدداً من التحديات لحماية الملكية الفكرية التي تقتضي اتباع مقاربة دولية لما للإنترنت من طابع عالمي. وقد دأبت الويبو على مواجهة هذه التحديات منذ عام 1998 بوضع حلول مُحدّدة، ولا سيما في مشروعها الأول¹⁷ والثاني¹⁸ بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. ويقدم المركز بوجه خاص لأصحاب العلامات التجارية آليات دولية فعالة للاتصاف تُمنّ يعمد إلى تسجيل أسماء حقول تتطابق وحقوقهم في العلامات التجارية والانتفاع بهذه الأسماء عن سوء نية.

27. ويشرف مركز الويبو على إجراءات تسوية المنازعات في إطار السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت. وقد اعتمدت شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الإيكان) هذه السياسة بناء على توصيات الويبو في إطار مشروعها الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وتقتصر السياسة على قضايا واضحة تتعلق بتسجيل أسماء الحقول والانتفاع بها عن سوء نية وبصفة تعسفية، ومع ذلك تبين أن هذه السياسة تحظى بشعبية كبيرة لدى مالكي العلامات التجارية. وهي لا تمنع أي طرف من رفع المنازعة إلى محكمة مختصة، لكن عدداً قليلاً جداً من القضايا المنظورة في ظلها قد أُحيل أيضاً إلى محاكم وطنية¹⁹.

28. ومنذ ديسمبر 1999، أشرف المركز على أكثر من 27 500 قضية في إطار السياسة الموحدة وبالاستناد إليها. وقد استمر الطلب على خدمات الويبو في تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول خلال عام 2013، إذ قدم أصحاب العلامات التجارية أكثر من 2 500 شكوى. ويقدم المركز أيضاً على صفحات موقعه الإلكتروني إحصائيات آنية بغية مساعدة الأطراف في قضايا الويبو والوسطاء والمحكمين ووكلاء العلامات التجارية وواضعي السياسات في مجال أسماء الحقول ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية²⁰.

29. وتستعين جهات شتى من أفراد وشركات وهيئات ومؤسسات بخدمات الويبو في مجال تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول. والقطاعات الخمسة الرئيسية التي تعمل فيها المؤسسات المتظمة هي البيع بالتجزئة، والأعمال المصرفية والمالية، والبيوتكنولوجيا والمستحضرات الصيدلانية، والموضة، والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات. والإيداعات المتصلة بالموضة والتوسيمات الفاخرة تُوضّح بشكل جزئي وجود قضايا أودعها أصحاب التوسيمات الذين يدعون تقليد منتجاتهم عبر صفحات الإنترنت المعروضة تحت اسم الحقل موضع النزاع. ومما يدل على النطاق العالمي بالفعل لآلية تسوية المنازعات أنه، حتى الآن،

¹⁷ إدارة الأسماء والعناوين على الإنترنت: قضايا الملكية الفكرية – التقرير النهائي لمشروع الويبو الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت، منشور الويبو رقم 439، وهو متوفر أيضاً على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/processes/process1/report>.

¹⁸ الإقرار بالحقوق والانتفاع بالأسماء في نظام أسماء الحقول على الإنترنت – تقرير مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت، منشور الويبو رقم 843، وهو متوفر أيضاً على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/processes/process2/report>.

¹⁹ انظر مختارات من قضايا المحاكم المتعلقة بالسياسة الموحدة على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.wipo.int/amc/en/domains/challenged>

²⁰ تشمل الإحصائيات المتاحة فئات عديدة مثل "مجالات عمل المدّعين"، و"المدّعى عليهم المسقون"، و"نوعية حروف اسم الحقل"، و"القرارات الخمسة والعشرون الأكثر ذكراً في الشكاوى". انظر <http://www.wipo.int/amc/en/domains/statistics>.

رفع أطراف من 175 بلداً دعاوى إلى الويبو في إطار السياسة الموحدة. ومن حيث لغة اتفاق تسجيل اسم الحقل المعني، فقد بلغ عدد اللغات المستخدمة في إجراءات الويبو في إطار السياسة الموحدة 20 لغةً مختلفة حتى الآن.²¹

30. وتُنشر جميع قرارات الوسطاء والمُحكِّمين على الموقع الإلكتروني للمركز. ويُقدِّم المركز على موقعه الإلكتروني استعراضاً للتوجهات العامة في القرارات بشأن القضايا المهمة بواسطة استعراض آراء وسطاء الويبو ومحكميها في مسائل مختارة في سياق السياسة الموحدة (استعراض الويبو 2,0)، وينتقي هذا الاستعراض آلاف القضايا التي تناولها المركز وفقاً للسياسة الموحدة. وقد استُحدثت هذه الأداة التي يُعتمد عليها عالمياً اعترافاً بالحاجة إلى تحديد ما في القرارات المتخذة في إطار السياسة الموحدة من توافق، قدر الإمكان، من أجل المساعدة على الحفاظ على اتساق اجتهادات الويبو القانونية بشأن القضايا المرفوعة.²² ولتيسير الاطلاع على هذه القرارات حسب موضوعها، يُقدِّم المركز أيضاً فهرساً قانونياً شائع الاستخدام للبحث الإلكتروني عن قرارات الويبو في إطار السياسة الموحدة.²³

31. والمركز بصفته الجهة الرائدة في تقديم خدمات إدارة القضايا في إطار السياسة الموحدة، فإنه يرصد ما يطرأ من تطورات في نظام أسماء الحقول بغية تكيف موارده وممارساته باستمرار. ويُنظِّم المركز بانتظام حلقات عمل عن تسوية منازعات أسماء الحقول تعنى بمستجدات الحالات السابقة والممارسات للأطراف المعنية²⁴ واجتماعات لمحكميها ووسطائها في أسماء الحقول.

باء. الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان

32. يقتصر التطبيق الإلزامي للسياسة الموحدة على الأسماء المسجلة في الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة مثل ".com" و ".net" و ".org"، إلا أن المركز يساعد أيضاً العديد من مكاتب تسجيل الأسماء في الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان على وضع شروط التسجيل وإجراءات تسوية المنازعات بما يفي بالممارسات المثلى في مجال حماية الملكية الفكرية. وغالباً ما تتخذ هذه الإجراءات حذو نموذج السياسة الموحدة، لكنها قد تراعي الظروف والاحتياجات الخاصة بكل حقل من الحقول المكوّنة من رموز البلدان. ويُقدِّم المركز في الوقت الراهن خدماته في مجال تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول إلى 70 مكتباً لتسجيل أسماء الحقول في الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان، وقد أصبح ذلك مؤخرًا يشمل الحقول ".FM" (ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة))، و ".ML" (مالي)، و ".PW" (بالاو).²⁵

جيم. التطورات المتصلة بالسياسة: الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة²⁶

33. لقد طرأ على الإيكان عدد من التطورات السياسية التي تضع أمام مالكي حقوق الملكية الفكرية والمنتفعين بها بعض الفرص وبعض التحديات أيضاً. وأهم هذه التطورات هو قيام الإيكان حسب ما هو مخطط له باستحداث ما يصل إلى 1400 حقل من الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة. وأسماء الحقول هذه يمكن أن تكون ذات طبيعة "مفتوحة" (تشبه .com) أو تتخذ خصائص محددة أو مقيدة بقدر أكبر، كأن تتخذ مثلاً شكل [علامة] أو [مدينة] أو [مجمع] أو

²¹ وهي بالترتيب الأبجدي الإنكليزي: الصينية، والتشيكية، والناخركية، والهولندية، والإنكليزية، والفرنسية، والألمانية، والعبرية، والإيطالية، واليابانية، والكورية، والنرويجية، والبولندية، والبرتغالية، والرومانية، والروسية، والسلوفاكية، والإسبانية، والسويدية، والتركية.

²² هذا الاستعراض متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/domains/search/overview>.

²³ أصبح فهرس الويبو القانوني مورداً مهنياً أساسياً، فهو يسمح للمُحكِّمين أو الوسطاء أو الأطراف أو الأكاديميين أو لسواهم من الأشخاص المهتمين بالإلمام بالقضايا السابقة في الويبو. ويُحدِّث هذا الفهرس دورياً ليشمل فئات بحث جديدة تعكس في المقام الأول التطورات التي تطرأ على نظام أسماء الحقول في حد ذاته، وهو متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/cgi-bin/domains/search/legalindex>.

²⁴ انظر الحاشية السفلية رقم 2 أعلاه.

²⁵ يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان والتي اتخذت من المركز جهةً لتسوية منازعات أسماء الحقول على الموقع التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/domains/cctld>.

²⁶ انظر WO/GA/43/17.

[ثقافة] أو [صناعة] أو [لغة]. ويتعلق تطور ثانٍ باستحداث أسماء حقول عليا دولية. كما يطرح عزم الإيكان على توسيع نطاق أسماء الحقول الدولية مسائل تتعلق بحماية الحقوق في إطار مشروع الويبو الثاني الخاص بأسماء الحقول على الإنترنت.

34. وقد صوتت هيئة الإيكان بالموافقة رسمياً على تنفيذ برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة في اجتماع عقدته في سنغافورة في 20 يونيو 2011²⁷. وقد نُشرت معلومات في "دليل مودع طلب التسجيل" الخاص بالإيكان الذي خضع لكثير من التعديلات²⁸. ويجري اعتباراً من أواخر عام 2013 منح أول حقل من الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة (ومن المتوقع تنظيم فترات أخرى لتسلم الطلبات في المواعيد المحددة).

35. وبينما يظل المركز ملتزماً بالتعاون مع الجهات المعنية للسعي إلى الحفاظ على الامتثال للمبادئ العامة لحماية الملكية الفكرية في أي حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة توافق عليها الإيكان في نهاية المطاف، فإن بعض آليات حماية الحقوق التي نشأت عن سلسلة من اجتماعات لجان الإيكان وعملياتها المعنية بالحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة قد ضعفت من حيث فعاليتها المنشودة من الناحيتين العملية والموضوعية²⁹. وفيما يلي وصف مستفيض لآليات حماية الحقوق التي كلفتها واعتمدها الإيكان فيما يتعلق بالآليات من الدرجة الأولى والدرجة الثانية على التوالي.

"1" آليات حماية الحقوق من الدرجة الأولى

- إجراءات تسوية المنازعات قبل منح أسماء الحقول العليا

36. وقد أتاحت هذه الآلية لملاك العلامات التجارية التقدم باعتراضات قائمة على الحقوق القانونية ضد طلبات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة من الدرجة الأولى عندما تتحقق معايير موضوعية معينة (وأَسباب الاعتراضات الأخرى التي اعترفت بها الإيكان هي: "الاعتراضات القائمة على اللبس في التسلسل" و"اعتراضات الجماعات" و"الاعتراضات القائمة على مبدأ مراعاة حدود المصالح العامة"³⁰). وقد ساعد المركز الإيكان في وضع المعايير الموضوعية لإجراءات الاعتراضات المتعلقة بالحقول القانونية والتي تعزى إلى "توصية الويبو المشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بالعلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الصناعية في الإشارات على الإنترنت"³¹ (التوصية المشتركة) التي اعتمدها الجمعية العامة للويبو في سبتمبر 2001.

37. وقد وقع اختيار الإيكان على المركز ليكون الجهة الوحيدة لتقديم خدمات تسوية منازعات الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية³². وقد أُغلق منفذ إيداع الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية في مارس 2013، بعد أن تلقى المركز 69 اعتراضاً قائماً على الحقوق القانونية وُجد أنها تلبّي الشروط الإجرائية³³. وأخطر المركز الأطراف بأول تحديدات للاعتراضات

²⁷ انظر <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-20jun11-en.htm>. وللاطلاع على مزيد من المعلومات الأساسية، بما فيها

المراجع، انظر الوثيقة WO/GA/39/10، وتحديدًا الفقرة 14.

²⁸ "دليل مودع طلب التسجيل" الخاص بالإيكان متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agg>.

²⁹ للاطلاع على مزيد من المعلومات الأساسية، بما فيها المراجع، انظر الوثيقة WO/GA/39/10، وتحديدًا الفقرات من 23 إلى 30. ونشير هنا إلى أن الإيكان قد سارعت إلى رفض اقتراح بشأن وضع "قائمة بالعلامات المحمية عالمياً".

³⁰ يتوقع دليل مودع الطلب أيضاً عدداً من الإجراءات الأخرى التي قد تضعها الحكومات لفائدتها تبعاً لإعلان الإيكان الخاص بطلبات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. وتحديدًا القسم 4.2.1.1 الذي ينص على "الإبذار المبكر للجنة الاستشارية الحكومية للإيكان" والقسم 7.2.1.1 الذي ينص على "تلقي مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية للإيكان بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة" لكي تنظر فيها هيئة الإيكان.

³¹ انظر http://www.wipo.int/about-ip/en/development_iplaw/pub845-toc.htm.

³² انظر القسم 2-3 من دليل مودع الطلب الخاص بالإيكان، لمعرفة القواعد الإجرائية الخاصة بالاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية.

³³ انظر قواعد الويبو لتسوية منازعات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، وجدول الأتعاب والتكاليف على العنواين التاليين، على التوالي:

<http://www.wipo.int/amc/en/docs/wipolorules.pdf> و <http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/fees/>؛ وانظر قضايا الويبو المسجلة في مجال الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية على العنوان التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/cases/>.

القائمة على الحقوق القانونية ونشرها في يوليو 2013، واستُكملت معالجة المركز لمسائل هذه الاعتراضات أساساً في بداية سبتمبر 2013. وترد جميع تحدييدات هيئة خبراء الويبو على موقع المركز على الإنترنت³⁴.

38. وقدّم المركز تحليلاً لعملية الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية في "تقرير النهاية عن إجراءات الاعتراض القائم على الحقوق القانونية لعام 2013"³⁵، من أجل إيجاد لمحة تاريخية وإحصائية للمشروع وللمساعدة في إثراء ممارسات وتحدييدات تسوية منازعات أسماء الحقول بالمعلومات. ويعرض التقرير لمحة عامة عن عملية وضع سياسة الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة والإجراءات المعمول بها وقواعد المقدمين، ويصف إدارة المركز للاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية. ويختتم التقرير بملخص للنتائج الموضوعية التي يبدو أنها تمثل بوجه عام القرارات الصادرة عن الخبراء.

- إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول العليا

39. منذ بداية عام 2008، زاد المركز والإيكان الجدوى المحتملة لاعتماد خيار إداري دائم من شأنه أن يسمح بالاعتراض على ما يُعتمد من حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة يُزعم أن تشغيلها أو استخدامها الفعلي لدى مكتب التسجيل يتسبب في انتهاك العلامات التجارية أو يُسهم في ذلك إسهاماً مادياً. وفي بداية عام 2009، أرسل المركز إلى الإيكان اقتراحاً موضوعياً ملموساً بشأن إجراء لتسوية المنازعات القائمة على العلامات التجارية بعد المنح³⁶. وكان الغرض من هذا الاقتراح هو تقديم المساعدة الموحدة إلى الإيكان من أجل التزامها بمراقبة الامتثال، وتزويدها ببيديل إداري للتقاضي أمام المحاكم، وتشجيع الجهات الفاعلة المعنية على التحلي بسلوك مسؤول، وإدراج ملاذات آمنة ملائمة³⁷.

40. وبعد عدة مسارات ومشاورات للجان الإيكان مع المسؤولين عن التسجيل، تظل جدوى إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول العليا بالصيغة التي اعتمدها الإيكان غير أكيدة، ولا سيما نظراً لإضافة مجموعة إجراءات متداخلة ومسائل تتعلق بالنطاق الموضوعي المقصود من هذه الآلية³⁸. وبغض النظر عن عدم اليقين هذا، وفي ضوء المصالح السياسية المعنية، أبرم المركز في 18 سبتمبر 2013 مذكرة تفاهم مع الإيكان ليصبح مورداً لإجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول فيما يتعلق بالعلامات التجارية.

"2" آليات حماية الحقوق من الدرجة الثانية

- مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية

³⁴ انظر <http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/cases/>

³⁵ انظر <http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/>

³⁶ انظر <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann130309.pdf>

³⁷ نظراً للتقارب الملاحظ بين أدوار مكاتب التسجيل وأمناء التسجيل وأصحاب التسجيلات في إطار نظام أسماء الحقول، أوصى المركز أيضاً على سبيل المثال بأن تنظر الإيكان في توسيع نطاق إجراءات تسوية المنازعات بعد المنح لكي تنسحب أيضاً على سلوك أمناء التسجيل في مكاتب التسجيل (انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann260310rap.pdf>)، مع مراعاة الخبرات التي اكتسبها المركز استناداً إلى السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول وقرار الإيكان بإتاحة المشاركة في الملكية بين مكاتب التسجيل وأمناء التسجيل (انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-05nov10-en.htm>).

³⁸ قدم المركز في يونيو 2013 اقتراحاً لتقديم خدمات تسوية المنازعات بموجب إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول العليا التي تطبقها الإيكان فيما يتعلق بالعلامات التجارية، وذلك استجابة لطلب الإيكان.

41. يشمل برنامج الحقوق العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة الخاص بالإيكان "مركزاً لتبادل المعلومات عن العلامات التجارية" باعتباره مستودعاً مركزياً للبيانات الأصلية عن العلامات التجارية التي يمكن ذكرها على أنها أساس لتقديم الطلبات بموجب آليات حماية الحقوق في الحقوق العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة³⁹. وقد كان اعتماد هذا المفهوم محور مناقشات مستفيضة في الإيكان بشأن العلاقة بتحديد مكاتب العلامات التجارية مثلاً. وكان مركز تبادل المعلومات مفتوحاً لتقديم العلامات التجارية والتصديق عليها منذ مارس 2013⁴⁰، وما زال المركز يرصد التطورات فيما يتعلق بهذه الآلية⁴¹.

- النظام الموحد للوقف السريع

42. على الرغم من بقاء السياسة الموحدة متاحة كأداة مجدية لتسوية منازعات الحقوق العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة والمتعلقة بنقل اسم حقل متنازع عليه إلى صاحب العلامة التجارية، فقد استحدثت الإيكان ما يقصد به أن يكون آلية من الدرجة الثانية لحماية الحقوق تكون أخف وقعاً في الحالات المعنية⁴². وما زالت هناك تساؤلات حول مدى الفعالية التي سيعمل بها هذا النظام كإجراء قابل للإنفاذ ومكمل للسياسة الموحدة البديلة للمحاكم، وما زال يتعين الالتفات إلى عدة مسائل، منها العلاقة مع السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقوق⁴³. وقد دعت الإيكان في أواخر عام 2012 إلى أن يتقدم المتقدمون المحتملون لخدمات الإجراء الموحد للوقف السريع بعبءاتهم، وبعد دراسة متأنية لنموذج الإيكان الخاص بالإجراء الموحد للوقف السريع والموارد ذات الصلة، أصبح من الواضح أن المركز ليس في وضع يسمح له بالتقدم بأي عطاء⁴⁴.

[يلي ذلك المرفق الأول]

³⁹ يسمح مركز تبادل المعلومات بإدراج الكلمات البدالة على العلامات المسجلة والكلمات البدالة على العلامات والمحمية بنظام أو معاهدة أو مثبتة بقرار محكمة وأيضاً "علامات أخرى تعتبر ملكية فكرية" (ولم تحدد هذه العلامات). وفيما يتعلق بآليات حماية الحقوق التي تستخدم بيانات مركز تبادل المعلومات، فإن خدمات "Sunrise" المبكرة (أي فرصة لمالك العلامة التجارية لكي يكون له السبق في تسجيل رابط صحيح لعلامته اسماً لحقله مقابل دفع رسم على ذلك) تقتصر حالياً على تلك العلامات التجارية التي يمكن إثبات استخدامها الجاري. وسواء ثبت دليل على الاستخدام الجاري للعلامات التجارية أو لم يثبت، سيظل أيضاً مالكو العلامات التجارية مؤهلين للمشاركة في خدمة "المطالب" المحددة بوقت معين (أي إشعار مسجل اسم الحقل المحتمل بوجود حق متنازع عليه في العلامة التجارية، وإشعار لمالك العلامة التجارية المعني (أو المالك المعنيين) في حالة استمرار المسجل رغم ذلك في إجراءات تسجيل اسم الحقل). والحد الأقصى حالياً لمدة إتاحة خدمة المطالب هو 90 يوماً بعد فتح الباب أمام الجمهور العام لتسجيل أحد الحقوق العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. ومن المعلوم مسبقاً لمالك العلامات التجارية أن مثل هذه التقييدات قد يفضي إلى التلاعب وما يرافق ذلك من أعباء من الناحية المالية ومن ناحية الإنفاذ على مالكي العلامات التجارية وزيادة احتمال تضليل المستهلك. وينطبق مبدأ إثبات استخدام العلامات التجارية اللازم لخدمات "Sunrise" المبكرة كذلك على التمسك بالعلامات التجارية باعتبارها أساساً لتقديم تظلم في إطار "الإجراء الموحد للوقف السريع" الخاص بآليات حماية الحقوق المبين أدناه.

⁴⁰ في يونيو 2012، أعلنت الإيكان اختيارها لمقدمي خدمات مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية، انظر

<http://www.icann.org/en/news/announcements/announcement-3-01jun12-en.htm>

⁴¹ وعقب المركز بأنه ينبغي لأي مركز من مراكز تبادل المعلومات من هذا النوع ألا يتقبل كاهل أصحاب الحقوق بطريقة غير معقولة عند معالجة تسجيلات العلامات التجارية الممنوحة بصفة شرعية بواسطة أنظمة الفحص والتسجيل كما هي مطبقة في أنظمة قضائية عالمية عديدة، وعلى أنه يمكن، عند الاقتضاء، التفكير في تدابير عملية لتحديد أي ادعاءات بمطالبة غير معقولة بالحقوق في سياقات محددة.

⁴² ومن جانبه، أبلغ المركز الإيكان في أبريل 2009 بمشروع مناقشة بشأن "آلية للوقف السريع (أسماء الحقوق)"

(<http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann030409.pdf>) وقد اقترحت لاحقة آلية معممة استناداً إلى هذا النموذج في اجتماعي الإيكان اللذين

عقد في براغ وتورنتو عام 2012 (انظر <http://prague44.icann.org/node/31773> و <http://toronto45.icann.org/node/34325>). وقد

راعت هذه الاقتراحات ضرورة إقامة توازن معقول بين حماية حقوق العلامات التجارية التي يقر بها القانون والمصالح العملية للمسؤولين عن مكاتب التسجيل للحد من أعبائهم التشغيلية والتطلعات المشروعة لأصحاب أسماء الحقوق المسجلة عن حسن نية. ونشأ النظام الموحد للوقف السريع الذي اعتمده الإيكان عن سلسلة من مسارات الإيكان ولجانها، ويرى الكثيرون أنه أصبح إجراءً مرهقاً لاتباع سبل طعن محدودة.

⁴³ ترد قائمة مفصلة بهذه المسائل مثلاً في خطاب المركز المؤرخ 2 ديسمبر 2010 والمنشور على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann021210.pdf>. وأدرج عدد من هذه المسائل في جدول أعمال اجتماع الإيكان الذي عقد في براغ في

يونيو 2012.

⁴⁴ أعلنت الإيكان أن منتدى التحكيم الوطني والمركز الآسيوي لتسوية منازعات أسماء الحقوق هما أول هيئتين تقدمان خدمة الإجراء الموحد للوقف السريع في أوائل 2013.

نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن تسوية المنازعات في الصناعات التكنولوجية

ملخص عملي

(التقرير الكامل موجود في الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.wipo.int/export/sites/www/amc/en/docs/surveyresults.pdf>)

الهدف

أعدَّ مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) (مركز الويبو) الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن تسوية المنازعات في الصناعات التكنولوجية (الدراسة الاستقصائية) لتقييم الاستخدام الحالي للأساليب البديلة لتسوية المنازعات في المنازعات المتعلقة بالتكنولوجيا مقارنةً بالتقاضي أمام المحاكم، بما في ذلك تقييم نوعي لخيارات تسوية المنازعات.

وتوفّر نتائج هذا الدراسة الاستقصائية أساساً إحصائياً لتحديد اتجاهات تسوية المنازعات المتعلقة بالتكنولوجيا. وتكشف الدراسة الاستقصائية عن أفضل الممارسات التي قد تساعد في إرشاد أصحاب المصالح في الملكية الفكرية في استراتيجياتهم الخاصة بتسوية المنازعات، ويختتم هذا التقرير بعدد من الملاحظات الوثيقة الصلة بهذه الاستراتيجيات. كما يساعد تحديد احتياجات المستجيبين للدراسة الاستقصائية في توجيه خدمات التسوية البديلة للمنازعات في مركز الويبو.

وقد أعدت الدراسة الاستقصائية بدعم من الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI) وجمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات (AUTM) والاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI) والجمعية الدولية للوكلاء التنفيذيين للتراخيص (LESI) بالتعاون مع مستشار قانوني داخلي وخبراء خارجيين في منازعات التكنولوجيا من ولايات قضائية مختلفة ومجالات عمل متنوعة. وتنعكس خبرتهم الجماعية في المنازعات على محتوى الاستبيان ونطاقه وهيكله، ويساعدون أيضاً في توزيعه.

المستجيبون والنتائج

فيما يلي النتائج الأساسية للدراسة الاستقصائية:

1. المستجيبون للدراسة

استكملت الدراسة الاستقصائية 393 مستجيباً من 62 بلداً. واستكملت 63 مستجيباً من 28 بلداً ردودهم الكتابية عن طريق مقابلة هاتفية.

ويقوم المستجيبون في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وآسيا، وأمريكا الجنوبية، وأوقيانوسيا، ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى، وأفريقيا.

والمستجيبون هم مكاتب محاماة، أو شركات، أو منظمات بحثية، أو جامعات، أو هيئات حكومية، أو أشخاص يعملون لحسابهم. ويتراوح المستجيبون ما بين كيانات يعمل بها من موظف واحد إلى 10 موظفين وكيانات يعمل بها أكثر من 10 آلاف موظف. ويعمل المستجيبون في المجالات التجارية المختلفة، منها المستحضرات الصيدلانية، والتكنولوجيا البيولوجية، وتكنولوجيا المعلومات، والإلكترونيات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وعلوم الحياة، والمواد الكيميائية، والسلع الاستهلاكية، والميكانيكا.

2. الاتفاقات المتعلقة بالتكنولوجيا التي أبرمت في العامين الماضيين

من بين أنواع الاتفاقات المذكورة في الدراسة الاستقصائية، أبرم المستجيبون في أغلب الأحيان اتفاقات عدم الإفشاء، تليها التنازلات، والتراخيص، واتفاقات بشأن تسوية التقاضي، واتفاقات البحث والتطوير، واتفاقات الاندماج والاستحواذ. وكان موضوع هذه الاتفاقات يتعلق ببراءات الاختراع أكثر من الدراية العملية وحق المؤلف.

وأبرم أكثر من 90% من المستجيبين اتفاقات مع أطراف من ولايات قضائية أخرى. وأبرم 80% من المستجيبين اتفاقات تتعلق ببراءات الاختراع مع أطراف من ولايات قضائية أخرى بشأن التكنولوجيا الحاصلة على براءة اختراع في بلدين على الأقل.

وتأثر اختيار القانون الواجب التطبيق في هذه الاتفاقات بالمكان الذي يقع فيه مقر المستجيب والمكان الرئيسي للعمليات.

3. الاتفاقات التي تؤدي في معظم الأحيان إلى حدوث منازعات

طلب من المستجيبين تقدير النسبة المئوية لما أبرموه من اتفاقات متعلقة بالتكنولوجيا أدت إلى حدوث منازعات. ومن هذه الاتفاقات، أورد الاستبيان، بهذا الترتيب: اتفاقات عدم الإفشاء، واتفاقات البحث والتطوير، والتراخيص، واتفاقات التسوية، واتفاقات الاندماج والاستحواذ، والتنازلات.

ورغم أنه، بوجه عام، وقعت منازعات فيما يتعلق بنحو 2% مما أبرمه المستجيبون من اتفاقات تتعلق بالتكنولوجيا، ذكر أكثر من نصف المستجيبين أن من بين الاتفاقات الواردة في الدراسة الاستقصائية لم يؤدي إلى حدوث منازعات سوى ما يقل عن 1% من التراخيص واتفاقات البحث والتطوير، واتفاقات عدم الإفشاء، واتفاقات التسوية، والتنازلات، واتفاقات الاندماج والاستحواذ. ومن ناحية أخرى، قال 7% من المستجيبين إن أكثر من 10% من اتفاقات التراخيص التي أبرموها أدت إلى حدوث منازعات.

ولا شك أن التراخيص، من بين الاتفاقات المتعلقة بالتكنولوجيا، هي ما يؤدي في الغالب إلى حدوث منازعات (25% من المستجيبين). وتأتي اتفاقات البحث والتطوير في المرتبة الثانية (18% من المستجيبين)، تليها اتفاقات عدم الإفشاء (16%)، ثم اتفاقات التسوية (15%)، ثم التنازلات (13%)، ثم اتفاقات الاندماج والاستحواذ (13%).

4. اختيار بنود تسوية المنازعات

أشار 94% من المستجيبين إلى أن التفاوض بشأن بنود تسوية المنازعات يُمثل جزءاً من مفاوضات التعاقد.

وكان التقاضي أمام المحاكم هو أكثر بنود تسوية المنازعات المستقلة بذاتها شيوعاً (32%)، يليه التحكيم (المعجل) (30%)، ثم الوساطة (12%). وتُدرج الوساطة أيضاً عندما تستخدم الأطراف بنوداً متعددة المستويات (17% من جميع البنود) قبل التقاضي أمام المحاكم، أو التحكيم (المعجل)، أو تقرير الخبراء.

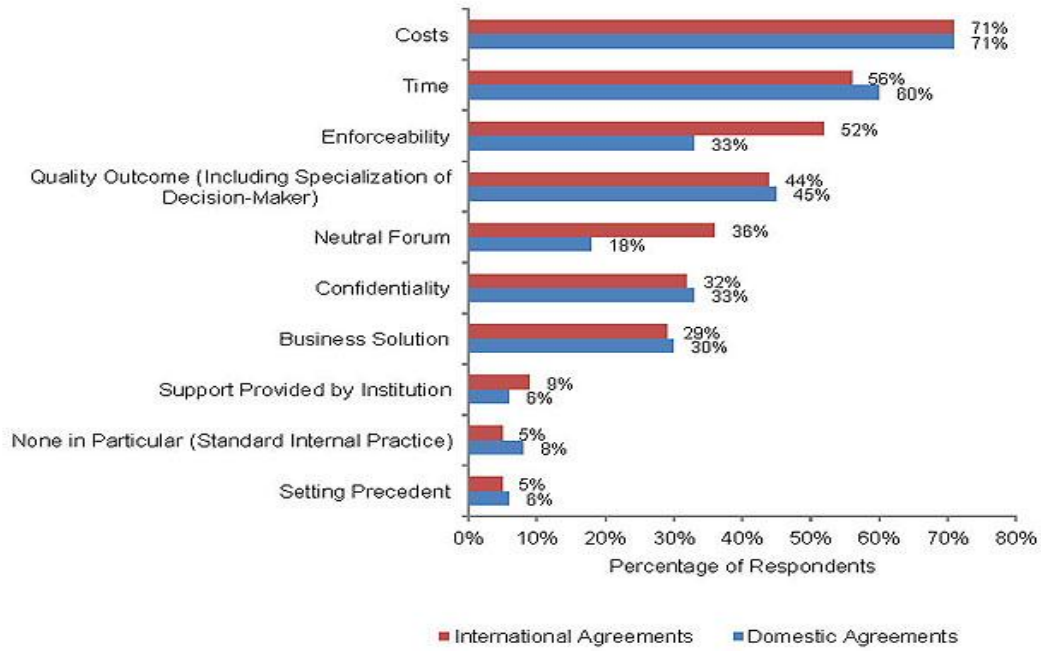
ولاحظ المستجيبون بوجه عام وجود نزوع نحو آليات تسوية المنازعات خارج المحكمة. ويرتبط اختيار المؤسسة التحكيمية في معظم الأحيان بالمكان الذي يقع فيه مقر المستجيب.

والتكلفة والوقت هما أهم ما يضعه المستجيبون في اعتبارهم عند التفاوض بشأن بنود تسوية المنازعات، سواء في الاتفاقات المحلية أو الدولية.

أما في الاتفاقات الدولية، فيولي المستجيبون قيمةً لتقابلية الإنفاذ وحياد المنتدى أكبر من القيمة التي تُولى إليهما في المعاملات المحلية.

كما اعتُبرت قابلية الإنفاذ عاملاً مُحفِّزاً للمستجيبين الذين استخدموا التقاضي أمام المحاكم وبنود التحكيم. وكان العثور على حل تجاري عاملاً مهماً بالنسبة للمستجيبين الذي اختاروا الوساطة.

Main Considerations When Negotiating Dispute Resolution Clauses



Source: WIPO Arbitration and Mediation Center, International Survey on Dispute Resolution in Technology Transactions

5. أنواع منازعات التكنولوجيا وأهداف الأطراف

وفيما يخص المنازعات التعاقدية وغير التعاقدية، بلغت نسبة القضايا المرفوعة بشأن البراءات ما يقارب ضعف تلك المرفوعة بشأن حق المؤلف أو الدراية العملية.

وكانت الأهداف الرئيسية للأطراف المدّعية في المنازعات المتعلقة بالبراءات هي الحصول على تعويضات / إتاوات (78%)، أو إعلان انتهاك براءة اختراع (74%)، أو الأوامر الجزئية (53%) أو جميع ما سبق.

وكانت الأهداف الرئيسية للأطراف المدّعى عليها في المنازعات المتعلقة بالبراءات هي إعلان بطلان براءة اختراع (73%)، أو حكم تفسيري سلبي (33%)، أو إعلان انتهاك براءة اختراع (33%).

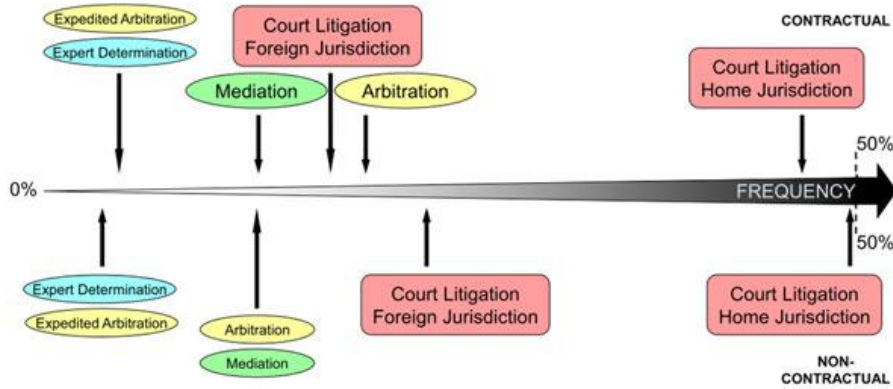
6. الآليات المستخدمة لتسوية المنازعات: النوع والوقت والتكاليف

1.6. النوع

كانت الآلية الأكثر استخداماً لتسوية المنازعات الخاصة بالتكنولوجيا هي التقاضي أمام المحاكم في الأنظمة القانونية المحلية للمستجيبين، يليه التقاضي أمام المحاكم في الأنظمة القانونية الأخرى، والتحكيم، والوساطة، والتحكيم المعجل، وقرارات الخبراء، ويتسق ذلك بوجه عام مع النتائج الواردة أعلاه بشأن اختيار بنود تسوية المنازعات.

وأشار 29% من المستجيبين إلى أنهم لجأوا إلى الوساطة لحل منازعة ما قبل الاحتكام إلى القضاء أو في أثناء الاحتكام إليه في نزاعات تعاقدية تخص براءات الاختراع أو حق المؤلف أو الدراية العملية أو جميعها.

Relative Use of Court Litigation, (Expedited) Arbitration, Mediation, Expert Determination



Source: WIPO Arbitration and Mediation Center, International Survey on Dispute Resolution in Technology Transactions

2.6. الوقت والتكاليف

أشار المستجيبون إلى أنهم يقضون وقتاً أطول ويتكبدون تكاليف أكبر بكثير في تسوية المنازعات في المحاكم مقارنةً بتسويتها عن طريق التحكيم والوساطة.

وقدّر المستجيبون أن التقاضي أمام المحاكم في الأنظمة القانونية المحلية يستغرق في المتوسط ثلاث سنوات تقريباً، وأن التقاضي أمام المحاكم في الأنظمة القانونية الأخرى يستغرق في المتوسط ثلاث سنوات ونصف.

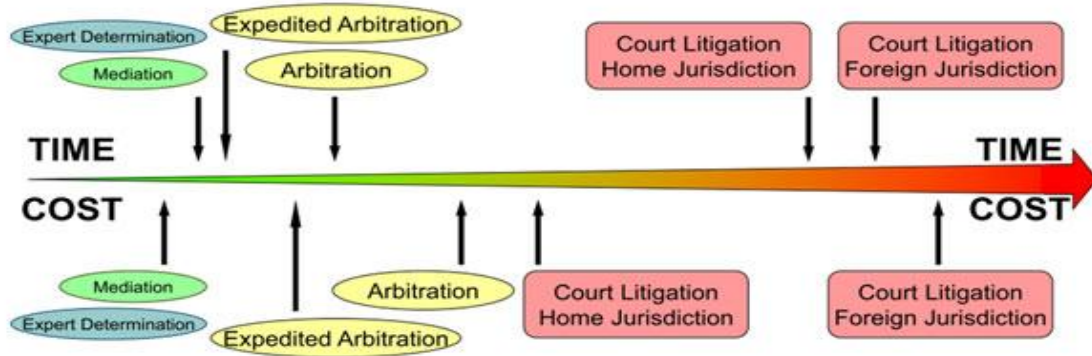
وقدّر المستجيبون أن متوسط التكاليف القانونية للتقاضي أمام المحاكم في الأنظمة القانونية المحلية يبلغ 475 000 دولار أمريكي، وأن التكاليف القانونية للتقاضي أمام المحاكم في الأنظمة القانونية الأخرى تزيد قليلاً عن 850 000 دولار أمريكي.

وأشار المستجيبون إلى أن الوساطة تستغرق في المتوسط 8 أشهر، وقال 91% من المستجيبين إن تكاليف الوساطة لا تتجاوز عادةً 100 000 دولار أمريكي.

وأشار المستجيبون إلى أن التحكيم يستغرق في المتوسط ما يزيد قليلاً على سنة واحدة، وأنه تكلفته تتجاوز بقليل 400 ألف دولار أمريكي في المتوسط.

وفضلاً عن المبالغ النقدية، اعتبر 25% من المستجيبين أن التكاليف المتكبدة تشمل الوقت الذي يقضيه كبار المديرين التنفيذيين في تدبير أمور النزاع، والوقت الذي يضيع سدى على غيرهم من المشاركين في الإجراءات، ونقص الإنتاجية، وضياع الفرص التجارية.

Relative Time and Costs of Resolving Disputes through Court Litigation, (Expedited) Arbitration, Mediation, Expert Determination



Source: WIPO Arbitration and Mediation Center, International Survey on Dispute Resolution in Technology Transactions

[نهاية المرفق الأول والوثيقة]